

مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ١ يوليو ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٢٦٨٢- ٤٤٥٠	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان - جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg
دورٌ صناديق الثروة السيادية في مواجهة أزمة كوفيد - ١٩	
The Role of Sovereign Wealth Funds in Facing the COVID -19 Crisis	
أحمد يحيي مغاوري إبراهيم ضباشة* (١)، مصطفى كامل خليل (٢)، أيمن أحمد علي عبد الغفار (٣)	
(١)	المؤلف المختص: كلية الحقوق، جامعة أسوان
(٢)	أستاذ دكتور، كلية الحقوق، جامعة دمياط.
(٣)	أستاذ مساعد كلية الحقوق، جامعة أسوان

المستخلص:

أنَّ أزمة كوفيد - ١٩ أكبر تحدٍّ واجه العالم في السَّنوات الأخيرة، وذلك بالنَّظر إلى تداعياتها الخطيرة على كافة جوانب الحياة، ومنها الاجتماعية والاقتصادية، ويحاول هذا البحث من خلال استخدام المنهج الاستنباطي التعرف على أزمة كوفيد-١٩، مع بيان بعض التداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة، وكذا توضيح الدور الذي قامت به صناديق الثروة السيادية للتخفيف من حدة هذه الأزمة، فقد اتبعت الصناديق السيادية استراتيجياتٍ مختلفة في مُواجهة الأزمة؛ حيث حاول بعضها البحث عن فرص شراءٍ جذابةٍ في ظلِّ تراجع أسعار الأصول، وركَّز البعض على الجانب الصحيِّ بدعم جهود بلادها في مكافحة الفيروس وإيجاد علاج له، ودعم الآخر المُوازنة العامَّة للدولة لتغطية المستويات المرتفعة من الإنفاق، وكذا سداد الديون والمتأخرات على موازنة الدولة، بالإضافة إلى مساعدة الشركات والمؤسسات المتضررة، ولم يمنع ذلك من اتِّباع نفس الصندوق استراتيجياتٍ مُتعدِّدة خلال تلك الأزمة، وخلص البحث بأن صناديق الثروة السيادية ساعدت في التغلب على بعض الآثار الناتجة عن هذه الأزمة، حيث قامت الصناديق بدور فعال في مواجهة أزمة كوفيد-١٩، وذلك من خلال؛ دعم هذه الصناديق لاقتصاداتها المحلية بتغطية العجز في موازاناتها، ومساعدة القطاعات والشركات التي تعرضت للضرر، بالإضافة إلى المساهمة في مكافحة الفيروس واستخلاص العلاج.

الكلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، أزمة، كوفيد-١٩.

Abstract

The COVID-19 crisis is the biggest challenge the world has faced in recent years, given its serious repercussions on all aspects of life, including social and economic, and this research attempts through the use of the deductive method to identify the COVID-19 crisis, while indicating some of the economic repercussions of this crisis, as well as clarifying the role played by sovereign wealth funds to mitigate the severity of this crisis. 19, indicating some of the economic repercussions of this crisis, as well as clarifying the role played by sovereign wealth funds to mitigate the severity of this crisis, as sovereign funds have followed different strategies in facing the crisis; some of them tried to search for attractive purchase opportunities in light of the decline in asset prices, some focused on the health aspect by supporting their country's efforts to combat the virus and find a cure for it, and others supported the state's budget to cover the levels The research concluded that sovereign wealth funds helped to overcome some of the effects of this crisis, as the funds played an effective role in confronting the Covid-19 crisis by; supporting these funds in the face of the Covid-19 crisis. 19, by supporting their local economies by covering their budget deficits, helping sectors and companies that have been affected, in addition to contributing to the fight against the virus and extracting the cure.

Keywords: sovereign wealth funds, crisis, COVID-19.

المقدمة:

منذ إعلان مُنظمة الصِّحَّة العالمية، في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، ظهورَ فيروس كورونا المُستجد (كوفيد - ١٩)، أخذ الفيروس ينتشرُ في الدول المُختلفة على مُستوى العالم، وفي ظلِّ هذا الخطر الصحيِّ العالميِّ واسع النطاق وشديد الوطأة، تحوَّل ما يُفترض أنه عقدٌ من العمل الدؤوب من أجل تحقيق التَّمية إلى عقدٍ من العمل العاجل من أجل إنقاذ الأرواح وإصلاح سبل العيش؛

وذلك نتيجةً لأضراره الاقتصادية والاجتماعية التي طالت جميع دول العالم والكيانات المالية الدولية والمحلية، ومنها صناديق الثروة السيادية.

مشكلة البحث: تتجلى مشكلة الدراسة في ظهور فيروس كورونا المستجد، وما ترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية وصحية خطيرة في كافة نواحي الحياة، فبرزت صناديق الثروة السيادي لمحاولة التغلب أو التخفيف من هذه الأضرار بكافة الأليات، وتبلور مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

- مدى فاعلية صناديق الثروة السيادية في مواجهة أزمة كوفيد-٢٠١٩.

أهداف البحث: هدف البحث دراسة علاقة التأثير والتأثر بين كوفيد-١٩ وصناديق الثروة السيادية، فبرغم كونها ظاهرةً صحيّةً فإنها خلّفت تداعياتٍ اقتصاديةً واجتماعيّةً جامة أوقفت سير عمليّة التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: أهمية البحث: تظهر أهمية هذا البحث في كونه تناول أحد الظواهر الهامة والتي أثرت بالسلب على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية على المستوى العالمي، والتي لزالَت تعاني معظم دول العالم من ويلاتها، والدور الذي قامت به صناديق الثروة السيادية في هذا الصدد، حيث لا تتوافر دراسات كثيرة في هذا الجانب، كما أن نتائج هذا البحث يمكن أن تسهم بصورة فاعلة في إلقاء الضوء على دور صناديق الثروة في مواجهة الأزمات، وتوضيح جوانب القوة والضعف فيها مما يُمكن القائمين على إدارتها إدخال الإصلاحات المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة.

رابعاً: فرضية البحث: كان لصناديق الثروة السيادية دور إيجابي في التخفيف من حدة آثار أزمة كوفيد -١٩.

خامساً منهج البحث: من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع؛ اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي؛ لوصف ظاهرة البحث، وتحليلها، والتنبؤ بنتائجها.

ومن أجل توضيح مختلف جوانب الموضوع نتناول هذا البحث على النحو التالي:

المطلب الأول: الإطار النظري لأزمة كوفيد-١٩.

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد-١٩.

المطلب الثالث: دور صناديق الثروة السيادية في التخفيف من تداعيات أزمة كوفيد-١٩.

المطلب الأول

الإطار النظري لأزمة كوفيد-١٩

أولاً: وباء كورونا: شهد العالم العديد من المخاطر على شكل أوبئة كالتطاعون الأسود في أوروبا في القرن الرابع عشر، الذي أصاب ١٠٠ مليون نسمة وتسبب في مقتل ٢٥ مليون إنسان. وفي عام ١٩١٨ وحتى ١٩٢٠ ظهر وباء الإنفلونزا في جميع أنحاء العالم وتسبب في وفاة ٥٠ مليون إنسان أو أكثر من ذلك. وبحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، فمنذ عام ١٩٨١ وحتى الآن أصاب فيروس نقص المناعة (HIV) المسبب لمرض الإيدز نحو ٧٥ مليون شخص وتسبب في وفاة ٣٢ مليون إنسان، ويوجد حالياً أكثر من ٤٠ مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب. ومنذ بدء الألفية الثالثة ظهرت فاشيات عديدة ولكن بنطاق أضيق، أبرزها فاشية السارس والتي ظهرت عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٤، وتسببت في إصابة ٨ آلاف حالة ووفاة ٧٧٤ شخصاً، وأما إنفلونزا الخنازير (H1N1) فقد ظهرت في عام ٢٠٠٦ ولكن يصعب حصر حالات الإصابة عالمياً، وبحسب تقديرات المركز الأمريكي للوقاية من الأمراض ومكافحتها (CDC) فقد بلغت حالات الإصابة نحو ٦١ مليوناً في الولايات المتحدة وحدها، وقُدرت عدد الوفيات عالمياً من ١٥١ ألف حالة إلى ٥٧٥ ألف حالة. وأما فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV) فقد ظهر في عام ٢٠١٢، وتسبب في إصابة ٢٥٠٠ إنسان، تلاه ظهور وباء فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦، والذي تسبب في وفاة ١٣ ألف إنسان^(١).

وأخيراً، ظهر فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وهو مرض مُعدٍ يُسببه متلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة، يؤثر أيضاً في القلب والأوعية الدموية، ويعاني معظم المصابين بفيروس كورونا أمراضاً تنفسية خفيفة إلى متوسطة، والكثير منهم يتعافون دون الحاجة إلى علاج خاص، وتشمل الأعراض الشائعة للفيروس الحمى والسعال وضيق التنفس وفقدان حاستي الشم والتذوق، وفي الحالات الأكثر شدة يمكن أن يتسبب الفيروس في الالتهاب الرئوي ومتلازمة الجهاز التنفسي الحادة والفشل الكلوي والموت^(٢).

تمّ التعرف على المرض (كوفيد-١٩) لأول مرة في ديسمبر ٢٠١٩ في وهان بالصين، الحالة الأولى من المرض خارج الصين تمّ تشخيصها في تايلاند منتصف يناير ٢٠٢٠، وانتشر بسرعة حول العالم. أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) في ١١ مارس ٢٠٢٠ فيروس كورونا جائحةً عالميّة، على الدول مواجهته بكلّ صرامة؛ عن طريق اتّخاذ تدابير للحدّ من انتشاره وأخذ الحيطة والحذر. أدّى ذلك إلى حالة استنفارٍ قصوى شهدها العالم، ما جعل الدول تتفقُ أموالاً طائلةً لمعالجة المرضى، وكذلك للحدّ من تفشيّ الوباء^(٣).

ثانيًا: أزمةٌ فريدةٌ من نوعها: يختلفُ فيروس كورونا عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مرّ التاريخ، التي انحصرت تفشيها في نطاقٍ جغرافيٍّ محدود حول العالم أو دولةٍ بعينها مثل وباء سارس في الصين، ووباء إيبولا في غرب أفريقيا، والإنفلونزا الإسبانيّة، وإنفلونزا الخنازير، حيث لم تترك هذه الأمراض والأوبئة نفس الأثر الذي نتج عن فيروس كورونا خلال فترةٍ قصيرة^(٤).

لذلك، كانت الصدمة التي ضربت الاقتصاد العالميّ بسبب فيروس كورونا من أسرع وأقوى الأزمات، فقد أظهرت تقديرات المؤسسات الدوليّة أنّ التداعيات الاقتصادية والاجتماعيّة لأزمة كورونا قد تتجاوز أيّ تداعياتٍ لأزماتٍ سابقة، بما فيها الأزمة الاقتصادية العالميّة لعام ٢٠٠٨، وكذلك أخطر من الكساد العظيم في ثلاثينيّات القرن الماضي^(٥). ففي كلتا الحادثتين السابقتين انهارت البورصات بنحو ٥٠%، وتجمّدت حركة الائتمان والاستثمار، وأفلست شركات، وقفزت نسب البطالة فوق ١٠%، وانكمش الناتج الإجماليّ بمعدّل ١٠% أو أكثر. ولكن استغرقت تلك الخسائر ثلاث سنواتٍ، بينما تدهورت كافة المؤشرات الاقتصادية والماليّة في الأزمة الحاليّة خلال ثلاثة أسابيع فقط. وحدّر وزير الماليّة الأمريكيّ من زيادة نسبة البطالة إلى ٢٠%؛ أي ضعف ما وصلت إليه خلال الأزمة الماليّة العالميّة^(٦)، كما أنها أزمة أثّرت على جانبيّ العرض والطلب معاً، وكذلك اتّساع النطاق الجغرافيّ لها، وتأثّر كافة القطاعات بها في الوقت نفسه^(٧).

وفي هذا السّياق، كانت الإجراءات غير المسبوقّة خلال أزمة ٢٠٠٨ مُلائمةً وفعالة، إذ توجّهت لمصدر الأزمة للقطاع الماليّ. أمّا في الأزمة الراهنة، فقدّمت الدول الغنيّة دعماً ماليّاً بمبالغ غير مسبوقّة، حيث بلغت حزمة المبالغ أكثر من ضعف الدّعم الذي قدّم ٢٠٠٨، ولكن كانت القرارات التي اتّخذتها البنوك المركزيّة والحكومات تُخاطب الصدمة الثانويّة: التّبعات الماليّة للأزمة الأولى على الاقتصاد الحقيقيّ، حيث كانت الأزمة العالميّة أساساً صدمة بدأت في قطاع

المال وانتقلت وطأتها للاقتصاد الحقيقي. أمّا كورونا فهي أزمة صحّة عامّة. ولكنّ الإجراءات القاسية لاحتواء المرض: حظر التنقّل، والقيود على التجمّعات، والتباعد البدني والاجتماعي، والإغلاق الجزئي أو التام، انعكست بشدّة على الاقتصاد الحقيقي، ممّا أدّى إلى نتائج خطيرة على نشاط الأعمال والعمّال والقطاع الماليّ وغيرها من القطاعات^(٨).

المطلب الثاني

التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد-١٩

استيقظ العالم في عام ٢٠٢٠ على توقّف عجلة الاقتصاد العالميّ فجأة بفعل جائحة كورونا بسرعة مذهلة وعلى نحوٍ لم يعهده العالم، وعلى نحوٍ لم يستعدّ له أحد، فقد نتج عنها تداعيات اقتصادية واجتماعية سلبية كثيرة على مختلف دول العالم، حيث أدّى التراجع الكبير للصّادات والتدفّقات المالية بسبب الانغلاق التجاريّ وانخفاض الطلب الخارجيّ إلى اختلالات كبيرة في موازين المدفوعات، وأسهم انخفاض حجم الاستهلاك والاستثمار الناتج عن تطبيق الحظر الكليّ أو الجزئيّ على تنقّل السلع والأفراد في تراجع كبير للنمو الاقتصاديّ، كما أدّى ارتفاع حجم الإنفاق بسبب الزيادة الكبيرة في الدعم المخصّص للقطاع الصحيّ وللقطاعات الإنتاجية وللأسر المتضرّرة من جهة، وانخفاض الإيرادات المالية نتيجة الركود الاقتصاديّ والتراجع الكبير للأنشطة التجارية والاستثمارية، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية لدعم القطاع الخاص من جهة أخرى إلى عجز كبير على مستوى الموازنات العامّة، وأيضًا فبالرغم من فاعلية دور صناديق الثروة السيادية وقت الأزمات، فإنها لم تسلم من تداعيات فيروس كورونا الذي أثر سلبيًا على حيازات رئيسية لها في ضوء انخفاض أسعار الأسهم والنفط، ويمكن إبراز بعض التداعيات على الاقتصاد العالميّ وصناديق الثروة السيادية على النحو التالي:

أولاً: تداعيات كوفيد-١٩ على نمو الاقتصاد العالميّ: قبل تفشّي كوفيد-١٩، كان الاقتصاد العالميّ يكافح لاستعادة الانتعاش على نطاقٍ واسعٍ نتيجة لعدد من القضايا، بما في ذلك التأثير المستمرّ للحمائية التجارية المتزايدة؛ النزاعات التجارية بين الشركاء التجاريين الرئيسيين؛ هبوط أسعار السلع والطاقة؛ ونتيجة لهذا الوباء، قام كلٌّ من صندوق النقد الدوليّ (IMF) ومُنظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي بمراجعة توقعاتهم بالخفض بين أواخر عام ٢٠١٩ ومُنتصف عام ٢٠٢٠، ممَّا يعكس حالة التدهور السريع للاقتصاد العالمي والانخفاض الملحوظ في معدلات النمو المُتوقَّعة، بين أكتوبر ٢٠١٩ ويناير ٢٠٢١، وذلك بعد ظهور فيروس كورونا، وكانت تُعبِّر هذه التوقَّعات عن التوجُّه للأثر السلبي على نمو الاقتصاد العالمي نتيجة كوفيد-١٩.

ثانيًا: تداعيات كوفيد - ١٩ على الماليَّة العامَّة للدول والدَّين العالمي: أدَّت تداعياتُ جائحة كورونا لآثارٍ سلبيةٍ وزيادة الضُّغوط على الماليَّة العامَّة للدول، ممَّا أدَّى لارتفاع عجز الماليَّة العامَّة الكليِّ كنسبةٍ من الناتج المحليِّ الإجماليِّ على مُستوى العالم بنحو ٠١ نقاط مئويَّة لِيُسجَلَ سالب ٣١,٩% عام ٢٠٢٠ بعد أن كان سالب ٣,٩% عام ٢٠١٩؛ بسبب الانكماش الكبير في النشاط الاقتصاديِّ وتراجع إيرادات الماليَّة العامَّة للدول، إضافة إلى ارتفاع نسبة إجماليِّ الدَّين العالميِّ إلى الناتج المحليِّ الإجماليِّ العالميِّ ١٠١,٥% عام ٢٠٢٠، بعد أن كان يُمثِّل نسبة ٢٨,٨% عام ٢٠١٩، وهو مُستوى غير مسبوق^(٩).

ثالثًا: تداعيات كوفيد - ١٩ على سوق العمل: بحسب مُنظمة العمل الدوليَّة، انخفضت ساعاتُ العمل العالميَّة بنسبة ١٤% خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠؛ أي ما يُعادل خسارة ٤٠٠ مليون وظيفة بدوام كامل، وعلى مُستوى المناطق، بلغت خسائرُ ساعات العمل ١٨,٣% في أمريكا الشماليَّة والجنوبيَّة، ١٣,٩% في أوروبا وآسيا الوسطى، ١٣,٥% في آسيا والمُحيط الهادئ، ١٣,٢% في المنطقة العربيَّة^(١٠)، نتج عن ذلك؛ تراجعُ تدفُّقات تحويلات العاملين في جميع أنحاء العالم، ففي قارَّة أوروبا وآسيا الوسطى بلغت ٧٢,٥%، تلاها تراجعُ تدفُّقات تحويلات العاملين في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٣٢,١%، وجنوب آسيا ٢٢,١%، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٩١,٦%، وأمريكا اللاتينيَّة ومنطقة الكاريبي بنسبة ٩١,٣%، وشرق آسيا والمُحيط الهادئ بنسبة ٣١%. ويعود هذه التراجعُ نتيجةً لانخفاض التوظيف وتراجع أجور العمَّال المُهاجرين، وهم الأكثرُ عرضةً لفقدان الوظائف والأجور خلال تلك الأزمة^(١١).

رابعًا: تداعيات كوفيد - ١٩ على التَّجارة الدوليَّة: قدَّرت مُنظمة التَّجارة العالميَّة (WTO) في ٣١ مارس ٢٠٢١ أنَّ حجم التَّجارة العالميَّة انخفض بنسبة ٥,٣% في عام ٢٠٢٠؛ أي ما يقربُ من نصف الانخفاض بنسبة ٩,٢% الذي توقَّعته مُنظمة التَّجارة العالميَّة في أكتوبر ٢٠٢٠. وخلصت

مُنظمة التجارة العالمية إلى أن النتيجة الأقل سلبية على الأرجح نتيجة إجراءات السياسة النقدية والمالية القوية للعديد من الحكومات، كما توقعت أن التجارة العالمية ستزيد بنسبة ١٦٪ في عام ٢٠٢١ مقارنةً بالرَّبعين الثاني والثالث من عام ٢٠٢٠^(١٢).

خامسًا: تداعيات كوفيد - ١٩ على الاستثمار المباشر العالمي: وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، انخفضت تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ٤٢٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩، مع توقُّع استمرار الضَّعف في عام ٢٠٢١، مدفوعةً في جزءٍ كبيرٍ منها بانخفاض تدفُّقات الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصادات المُتقدِّمة، والتي انخفضت بنسبة ٦٩٪، حيث انخفضت التدفُّقات الوافدة إلى أوروبا إلى - ٤ مليارات دولار، مقارنةً بالتدفُّقات الوافدة في عام ٢٠١٩ البالغة ٣٤٤ مليار دولار. في المقابل، انخفضت التدفُّقات الوافدة إلى الاقتصادات النَّامية بنسبة ١٢٪ خلال هذه الفترة، كما انخفضت التدفُّقات الاستثمارية إلى آسيا عند ٤٧٦ مليار دولار، بنسبة ٤٪ مقارنةً بعام ٢٠١٩، وشكَّلت نحو نصف إجمالي تدفُّقات الاستثمار المباشر العالمية البالغة ٨٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠^(١٣).

سادسًا: تداعيات كوفيد - ١٩ على قطاع النفط العالمي: مع إعلان فيروس كورونا المُستجد وباءً رسميًا وتراجع أسعار النفط وسط حرب الأسعار العالمية، تبرزُ تأثيرات الفيروس على الأسعار سواء على البلدان المُصدرة أو المُستوردة للنفط، وتُشير الإحصاءات الدوليَّة إلى انخفاض الطَّلب العالمي على النفط في عام ٢٠٢٠ ليسجِّل بذلك أوَّل انخفاضٍ له منذ أكثر من عقد من الزمن، وتُشير التوقُّعات المُستقبلية لسوق النفط العالمي أنه سيعتمد في النهاية على مدى سرعة تحرُّك الحكومات لاحتواء تفشي فيروس كورونا ومدى نجاح جهودها ومدى استمرار تأثير الفيروس على النشاط الاقتصادي، وبعد اكتشاف الفيروس في الصين انخفضت أسعار النفط من أدنى مُستوى لها بنحو ٢٠ دولارًا للبرميل في أبريل ٢٠٢٠. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠، تحرَّكت أسعار النفط في حدود ٤٠ دولارًا إلى ٤٥ دولارًا للبرميل. ونتيجةً للانخفاض الحادِّ في أسعار النفط، اتفق مُنتجو النفط في أبريل ٢٠٢٠ على خفض العرض العالمي بنسبة ١٠٪، أو ٩,٦ مليون برميل يوميًا. منذ انخفاض الأسعار المُسجَّلة، وبعد ظهور بعض علامات التعافي في الأسعار، اتفقت أوبك وروسيا في ٣ ديسمبر على زيادة إنتاج النفط بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميًا بدءًا من يناير ٢٠٢١، وعزَّز

ذلك التوقعات بشأن لقاح COVID-19، على الرغم من المخاوف من استمرار ضعف الطلب العالمي^(١٤).

سابقاً: تداعيات كوفيد-١٩ على المنطقة العربية: كان لهذه الجائحة آثارٌ سلبيةً كبيرةً على الدول العربية خاصةً المُصدِّرة للنفط؛ نظراً لتعرضها لصدمةٍ مزدوجةٍ غير مسبوقةٍ من جهة بسبب فيروس كوفيد-١٩، ومن جهةٍ أخرى بعد انهيار أسعار النفط، كما تأثرت عدة دول عربيةٍ أخرى بهذا الوباء، كمصر وتونس والمغرب والأردن ولبنان؛ لكون اقتصاداتها تعتمدُ بشكلٍ كبيرٍ على قطاعات السياحة والسفر والضيافة والترفيه. وحسب تقرير لقطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية حول "الآثار والتداعيات الاقتصادية لفيروس كوفيد-١٩"، قد تصلُ الخسائر الاقتصادية للدول العربية على المدى الطويل إلى ٤٢٠ مليار دولار من رؤوس أموال الأسواق، وهو ما يُعادل ٨% من ثروة المنطقة، و٦٣ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعٌ للصّادات بنحو ٢٨ مليار دولار، وزيادة في الديون بقيمة ٢٢٠ مليار دولار؛ أي ما يُعادل ٨% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، وخسارة ٥٥٠ مليون دولار يومياً من إيرادات النفط^(١٥).

ثامناً: تداعيات كوفيد-١٩ على صناديق الثروة السيادية: يعدُّ تقدير الخسائر التي تكبّدها محافظ صناديق الثروة السيادية للأصول المستثمرة أثناء الأزمة أمراً صعباً؛ نتيجةً عدم شفافية بعض صناديق الثروة السيادية، والتقلُّب الشديد للأسواق المالية العالمية، ولكننا سنحاول توضيح بعض الخسائر المُعلن عنها نتيجة أزمة كوفيد ١٩.

حيث قدّرت JP Morgan الخسائر الإجمالية لصناديق الثروة السيادية بأكثر من ١ تريليون دولار، أو ما يقارب ١٢% من قيمتها، حيث واجهت صناديق الثروة السيادية خسائر ورقية بقيمة ٨٠٠ مليار دولار، ويتفق هذا مع تقديرات معهد التمويل الدولي الذي أفاد عن خسائر بقيمة ٢٩٦ مليار دولار في صناديق الثروة السيادية الخليجية، ١١٤ مليار دولار لصندوق النرويج، إضافةً إلى خسائر كلٍّ من تيماسيك بـ ٢٣,٥ مليار دولار، وصندوق الثروة السيادي النيوزيلندي بـ ٢,٥ مليار دولار، وصندوق أستراليا المُستقبلي ٣,٥ مليار دولار^(١٦)، كما أكّدت بعض التقارير انخفاض الأصول المُدارة لصناديق الثروة السيادية بنسبة ٢١% في العام ٢٠٢٠ بسبب أزمة كوفيد ١٩^(١٧). وعلى الرغم من أنّ صناديق الثروة السيادية قد مُنيت بخسائر جرّاء أزمة كوفيد - ١٩، فإنّ العام ٢٠٢١ شكّل بدايةً لاستقرار الأسواق وجنّي صناديق الثروة السيادية بعض المكاسب التي قد

تُعَوِّضُ ما تكبَّدته تلك الصَّناديق أثناء الأزمة؛ حيث ارتفعت قيمة أصول صناديق الثروة السيادية طبقًا لآخر إحصائيات معهد صناديق الثروة السيادية من ٨٣٢٠,٩٤٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٩ إلى ٩٣١٠,٢١٧ مليار دولار في نهايات عام ٢٠٢١.

المطلب الثالث

دور صناديق الثروة السيادية في التخفيف من تداعيات أزمة كوفيد-١٩

بصفةٍ عامَّة، وأمام هذه الوضعية الصَّعبة، تضاربت آلاُثُ الحرب على جبهتين في آنٍ واحدٍ: حصار الوباء ومقاومة الركود، وكان ردُّ الفعل لوباء كورونا لم تكن له سابقةٌ من حيث سرعته ولا حجمه، حيث شهدت دولُ العالم استنفارًا كبيرًا من أجل مُواجهة تداعيات انتشار هذا الفيروس، وتمَّ إقرارُ حزم تحفيز ماليَّة بنحو ٨ تريليون دولار وفق التَّقدِّرات الدوليَّة، أي حوالي ٨,٨% من الناتج المحلي الإجماليِّ العالميِّ^(١٨)، يشمل ذلك الإنفاق الحكومي، ضمان قروض، وتسهيلات ضريبية، فضلًا عن طباعة النقود لشراء السَّنَدات وغيرها، وخصَّصت الاقتصادات الأوروبيَّة حزمة مُحفِّز ماليٍّ تُفوق ما جرى تنفيذه خلال الأزمة العالميَّة ٢٠٠٨، وقد أكَّد قادة مجموعة العشرين أنَّهم سيفعلون كلَّ ما يتطلَّبه تقليل الخسائر الاقتصاديَّة النَّاجمة عن الوباء، واستعادة النماء العالمي^(١٩).

أيضًا، وكباقِي بلدان العالم، اتخذت مصرُ مجموعةً من التَّدابير والإجراءات لفائدة الأسر والشَّرَكَات المُتضرِّرة والأسواق الماليَّة في مُحاولةٍ منها للتَّخفيف من التَّأثيرات السَّلبية لهذه الجائحة الصحيَّة. وقد ركَّزت السِّيَاسات على جانبين: أولُهما زيادةُ الدَّعم المُوجَّه لقطاع الصِّحَّة للسيطرة على الفيروس، ثانيهما: مُساندة القطاعات والفئات المُتضرِّرة من الأزمة^(٢٠).

وفي هذا الإطار، تلعبُ صناديق الثروة السيادية دورًا مهمًّا في دعم الدول للتَّغلب على هذا الوباء وآثاره الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، فحجمُها الهائل يمكِّنها من اتِّخاذ مواقف ضخمة، فقد بلغت أصولها ٨,٣ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٢٠؛ أي ما يُعادل ٧% تقريبًا من الأصول المُدارة حول العالم البالغة ١١١,٢ تريليون دولار^(٢١).

وعلى الرغم من كونه عامًا - ٢٠٢٠ - مليًا بالتحديات، فإنه كان أحد أكثر سنوات الاستثمار نشاطًا بالنسبة لصناديق الثروة السيادية، حيث تضاعفت استثمارات صناديق الثروة السيادية المباشرة التي كشفت عنها علنًا لتصل إلى ٦٥,٩ مليار دولار أمريكي تقريبًا، بعد أن كانت ٣٥,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ (٢٢).

ويمكن توضيح دور صناديق الثروة السيادية في مواجهة أزمة كوفيد من خلال ثلاثة أبعاد، وهي: دعم صناديق الثروة السيادية للاقتصادات المحلية للتخفيف من حدة الآثار السلبية خاصة على الموازنة العامة للدولة، دعم المجال الصحي للقضاء على الوباء واستخلاص علاج، وقيام بعض الصناديق بزيادة استثماراتها الخارجية منتهزة الانخفاض في أسعار الأسهم، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

أولاً: دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاقتصادات المحلية خلال أزمة كوفيد-١٩: في ظلّ تداعيات فيروس كورونا، سعت الدول لزيادة إنفاقها العام على الصحة والتعليم والبنية التحتية، وكانت الصناديق السيادية أحد أفضل الحلول المطروحة أمام الحكومات لتغطية المستويات المرتفعة من الإنفاق. ومن أبرز الصناديق السيادية التي اعتمدت عليها دولها خلال الأزمة ما يأتي:

قيام صندوق المعاشات الحكومي النرويجي (GPF)، بتقديم أكبر مساهمة على الإطلاق للحكومة، بسحب ٣٧ مليار دولار من الصندوق لتخفيف الإنفاق المتزايد في البلاد بسبب الوباء، متجاوزاً إلى حدٍ بعيد قاعدته المالية بعدم الإنفاق بما يفوق معدل العائد الحقيقي المتوقع من عائدات البترول وهو ٤٪، كما دعم صندوق تيماسيك السنغافوري (Temasek) تكتلاً محلياً لبناء وإصلاح السفن في سنغافورة مقابل ١,٥ مليار دولار، ويأتي هذا بعد ضخ ١٣ مليار دولار في الخطوط الجوية السنغافورية. وفي البحرين وافق مجلس الوزراء على مذكرة تقضي بسحب ٤٥٠ مليون دولار لمرة واحدة من صندوق الأجيال لدعم الموازنة (٢٣).

إضافةً إلى سحب وزارة المالية في تشيلي هي الأخرى ١,١ مليار دولار من صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (ESSF) في أغسطس ٢٠٢٠ لتمويل عمليات الدين الخارجي، إضافةً إلى مبلغ ٢ مليار دولار تمّ سحبه في بداية الوباء في أبريل ٢٠٢٠ عندما انهارت أسعار السلع الأساسية، أخيراً، في أكتوبر ٢٠٢٠ سحبت وزارة المالية ١,٦ مليار دولار أخرى من صندوق

احتياطي المعاشات التقاعدية (PRF). علاوة على ذلك، ونظرًا للتأثير الاقتصادي للوباء على الاقتصاد التشيلي، اتخذت الحكومة تدابير لدعم الأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بجانب تعليق المساهمات في صندوق احتياطي المعاشات التقاعدية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.^(٢٤)

كذلك، قام صندوق الاستثمار الاستراتيجي الأيرلندي (ISIF)، بتخصيص ٢,٤ مليار دولار لصندوق الاستقرار والتعافي من الأوبئة (PSRF) في مايو ٢٠٢٠ كجزء من حزمة الحكومة للدعم الاقتصادي والمجتمعي في الاستجابة لوباء كوفيد، ويستثمر ISIF فقط في الشركات التي يمكنها إثبات أن أعمالها التجارية كانت مجدية تجاريًا قبل جائحة Covid-19، ويمكنها العودة إلى الجدوى والمساهمة في الاقتصاد الأيرلندي بعد انتهاء حالة الطوارئ. وخُصص ISIF ما مجموعه ٩٠٪ من جميع استثماراته المباشرة وغير المباشرة للأعمال المتأثرة بالوباء، كما دفع صندوق تركيا ما يُعادل ٣,١ مليار دولار لتعزيز قطاع التأمين والبنوك المحلي^(٢٥).

ثانيًا: الاستثمار في المجال الصحي: إنَّ الدعم المحلي ليس ماليًا بحتًا، ولكن هناك صناديق سيادية أخرى تقود جهود بلادهم في مكافحة الفيروس، مثل مساهمة صندوق تيماسيك وصندوق المستقبل الأسترالي في تمويل البحث العلمي بهدف تسريع تطوير لقاح COVID-19، وعلى المنوال نفسه، كان صندوق الاستثمار المباشر الروسي أكثر وضوحًا في مكافحة فيروس كورونا بشكل مباشر، حيث أقام عدّة شراكات دولية في مشاريع للكشف عن الالتهاب الرئوي وأنظمة تشخيص فيروس كورونا والأدوية المضادة للفيروسات التي تُستخدم في البداية لمحاربة أسوأ أعراض كوفيد-١٩، وأخيرًا، في نوفمبر ٢٠٢٠ سجّل RDIF أول لقاح في العالم ضدّ فيروس كورونا^(٢٦)، كما حصلت شركة "Tychan" - إحدى الشركات التابعة لمحفظة شركة تيماسيك القابضة - على الموافقة من هيئة العلوم الصحية في سنغافورة لبَدْء التجارب السريرية^(٢٧).

وفي هذا السياق، قام صندوق الثروة السيادية المصري في يونيو ٢٠٢٠، بالإعلان عن إعادة ترتيب أولوياته لتشمل القطاعات الحيوية، بما في ذلك قطاع الرعاية الصحية؛ بسبب أزمة جائحة كوفيد-١٩؛ حيث أعلن عن إنشاء شركة مشتركة مع مجموعة كونكورد الأمريكية الدولية بهدف تدشين شركة لإدارة صندوق مُتخصّص في الرعاية الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافةً إلى تصنيع الأغذية والأدوية^(٢٨).

ثالثاً: انتهاء الفرص: بالرغم من تراجع الاقتصاد العالمي وتركيز بعض الصناديق السيادية على تمويل العجز المحلي وتخصيص سيولة تحسباً لأيّ طارئ، سعت صناديق أخرى للبحث عن فرص شراء جذابة في ظل تراجع أسعار الأصول، فقد كان لصندوق الاستثمار العام السعودي (PIF) - الذي يتمتع أيضاً بصلاحيات محلية - مقارنةً مختلفة للأزمة؛ إضافةً إلى دعم الاقتصاد السعودي، استثمار صندوق الاستثمارات العامة أكثر من ١٠ مليارات دولار في الشركات الرائدة في الولايات المتحدة وأوروبا عندما انهار سوق الأسهم، واستحوذ على صفقات شراء حصص بقيمة ١ مليار دولار في أربع شركات نفط أوروبية في الأشهر الأولى من سنة ٢٠٢٠، تشمل هذه الصفقة حصصاً في كلّ من شركة (Equinor ASA ، Royal Dutch Shell PLC ، Total SA ، Eni spa). كما كشف الصندوق عن حصص في (Boeing ، Citigroup Inc. ، Facebook Inc. ، Walt Disney Co ، Arnold ، Marriott) (٢٩).

وجدير بالذكر، أنّ صندوق الاستثمارات العامة السعودي، أحد أهم العناصر التي تركز عليها المملكة العربية السعودية في تنفيذ رؤية الإصلاح الاقتصادي في السعودية ٢٠٣٠؛ وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية (٣٠).

وفي الاتجاه نفسه، قام العديد من الصناديق في رحلة البحث عن فرص استثمارية جذابة من خلال المشاركة في صفقات بقيمة ١٧ مليار دولار متجاوزةً بذلك إجمالي صفقاتها لسنة ٢٠١٩، وجذبت شركات التكنولوجيا الصينية على غرار كبير تطوير الألعاب Tencent، وشركة البث المباشر للفيديوهات Kuaishou أغلب استثمارات الصناديق السيادية، حيث تلقى كلّ منهما استثماراً بقيمة ١,٥ مليار دولار من طرف صندوق (Temasek)، كما استثمار صندوق اليابان ٣ مليارات دولار في شركة Ride- Hailing الإندونيسية، وشركة الدفع الإلكتروني Gojek، إضافةً إلى شركات أخرى . Alphabet ، Facebook ، Tencent Holdings، كما دخل صندوق أبو ظبي "مبادلة" في أحد أكبر الاستثمارات بقيمة ٣ مليارات دولار في شركة Waymo لتكنولوجيا القيادة الذاتية التابعة لـ Alphabet (٣١).

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول، بصحة فرضية هذا البحث " كان لصناديق الثروة السيادية دور إيجابي في التخفيف من حدة آثار أزمة كوفيد -١٩". حيث ساهمت صناديق الثروة السيادية بشكل كبير في تحقيق الاستقرار لاقتصاداتها المحلية والتخفيف من حدة الأزمة على مختلف الجوانب

داخل الدول المالكة لها والمستثمرة فيها، فقد قامت بتغطية العجز في موازنتها، ومساعدة القطاعات والشركات التي تعرضت للضرر، بالإضافة إلى المساهمة في مكافحة الفيروس واستخلاص العلاج.

الخاتمة:

يمكن للصناديق السيادية تطبيق مجموعة واسعة من التوجهات الاستثمارية التي تعكس أهدافها المختلفة، كما أن التوجهات لهذه الصناديق قد تتغير وفقاً للأوضاع والمتطلبات الاقتصادية والمالية المحلية والدولية خاصة وقت الأزمات، بجانب قيام هذه التوجهات بدور بارز في مجابهة الأزمات ودعم الاقتصادات المحلية خلالها، مما يخفف الأثر السلبية نتيجة هذه الأزمات، وإن لم يمنع هذا من تكبد بعض الخسائر لهذه الصناديق، وهذا ما تمخضت عنه أزمة كوفيد-١٩، وخلص هذا البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

- ١- كوفيد-١٩ أزمة فريدة من نوعها؛ حيث أن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ انحصرت انتشارها في نطاق جغرافي محدد أو دولة بعينها، بعكس أزمة كوفيد التي طالت معظم دول العالم.
- ٢- خلفت أزمة كوفيد-١٩ آثار اقتصادية فاقت الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨؛ حيث انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي وحجم التجارة العالمية، وارتفع معدل الدين العالمي، وتقلست عدد الوظائف في سوق العمل، بمستوي غير مسبوق في فترة قصيرة، وذلك نتيجة تأثير الأزمة على جانبي العرض والطلب بسبب الإغلاق الكبير.
- ٣- تعرضت صناديق الثروة السيادية لخسائر كبيرة في قيمة أصولها واستثماراتها نتيجة أزمة كوفيد-١٩.

٤- قامت صناديق الثروة السيادية بدور فعال في مواجهة أزمة كوفيد-١٩ وذلك من خلال؛ دعم هذه الصناديق لاقتصاداتها المحلية بتغطية العجز في موازاناتها، ومساعدة القطاعات والشركات التي تعرضت للضرر، بالإضافة إلى المساهمة في مكافحة الفيروس واستخلاص العلاج.

ثانياً: التوصيات:

١- يجب على صناديق الثروة السيادية عند وضع الاستراتيجية الاستثمارية الخاصة بها الوضع في الاعتبار ما قد يحدث للاقتصاد المحلي أو العالمي من أزمات في المستقبل، وذلك لتجنب جزء كبير من الخسائر.

٢- يجب على الدول التي لا تملك صناديق ثروة سيادية أن تسارع في إنشاء صناديقها الخاصة لما لها من دور فعال في الاقتصادات المحلية خاصة وقت الازمات.

المراجع:

١- مجلس الصحة لدول مجلس التعاون.(٢٠٢٠). دول مجلس التعاون تُواجه كورونا، تقرير يُوضح جهود دول مجلس التعاون في الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد والآثار الاقتصادية المتوقعة على دول منطقة الخليج، الرياض، بتاريخ ٣٠ أبريل، ص:٥.

٢- العوامري، أيمن أحمد علي.(٢٠٢١). سبل وإجراءات مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، الطبعة الأولى، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص:٢٦٩.

3- Wenzhi Ding, Ross Levine, Chen Lin And Wensi Xie (2020), Corporate Immunity To The COVID-19 Pandemic, **National Bureau Of Economic Research "NBER"**, Working Paper Series, Cambridge, U.K, April, P:10.

٤- طلحة، الوليد أحمد.(٢٠٢٠). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ص:٥.

٥- صلاح، علي.(٢٠٢٠). ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا"، أبو ظبي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٤، ص:٤.

٦- عثمان، عثمان محمد.(٢٠٢٠). جائحة كورونا وتبعاتها الاقتصادية، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، معهد التخطيط القومي، عدد خاص، ص:١٤.

٧- عبود، سحر ومليجي، أسماء.(٢٠٢٠). التداعيات المُحتملة لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، معهد التخطيط القومي، عددٌ خاصٌ، ص:٨٣.

٨- عثمان، عثمان محمد.(٢٠٢٠). مرجع سابق، ص ص: ١٦-٢٣.

٩- سلام، كرم سلام عبد الرؤوف.(٢٠٢١). سُبُل وإجراءات مُواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، الطبعة الأولى، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص:٧٨.

١٠- لزعر، محمد أمين.(٢٠٢٠). أزمة كوفيد- ١٩ ودور الصناديق التنموية العربية في التعافي الاقتصادي وإرساء أسس مُستدامة للنمو في الدول العربية، *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، ص:١٩٩.

١١- سلام، كرم سلام عبد الرؤوف.(٢٠٢١). مرجع سابق، ص: ٧٩.

12- James K. Jackson, Martin A. Weiss, and others (2021), Global Economic Effects of Covid-19, Congressional Research Service, Verston 73 Updated, June 17, pp:44-45, View: 20/8/2021, Website: <https://crsreports.congress.gov>

13- James K. Jackson, Martin A. Weiss, And Others(2021) , I bid, P:52.

14- James K. Jackson, Martin A. Weiss And Others (2021), I bid, P:70.

١٥- لزعر، محمد أمين.(٢٠٢٠). مرجع سابق، ص: ٢٠٠.

16- Bernardo Bortolotti, Veljko Fotak And Chloe Hogg (2020), Sovereign Wealth Funds And The Covid-19 Shock: Economic And Financial Resilience In Resource-Rich Countries, **Baffi Carefin Centre Research Paper**, Bocconi University, Italy, N: 147, August, P:04 .

17- TheCityUk (2021), The UK as a Leading Centre For International Sovereign Wealth Funds, U.K, Report June, P:08.

١٨- لزعر، محمد أمين.(٢٠٢٠). مرجع سابق، ص: ٢٠٠.

١٩- عثمان، عثمان محمد.(٢٠٢٠). مرجع سابق، ص: ٢٠.

٢٠- فريد، سالي.(٢٠٢٠). تداعيات جائحة كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي ، *المجلة المصرية للتخطيط*، معهد التخطيط القومي، عددٌ خاصٌ، ص ص: ١٧٢-١٧٣.

21- Baker McKenzie (2021), Role of Sovereign Wealth Funds Changing due to COVID- 19 Pandemic, Preqin, 27 May, View:10/12/2021, Website: www.preqin.com

- 22- Tom Arnold (2021), Sovereign Funds' Direct Investments Double To \$65.9 Bln In 2020 Report, Reuters, London, 11 May, View:30/6/2021, Website
: <https://www.reuters.com/article/swf-investment-idusl8n2my5yj>
- 23- Bernardo Bortolotti, Veljko Fotak And Chloe Hogg (2020), Op.Cit, P:05
- 24- IFSWF Review 2020, The Covid 19 Response, View: 25/12/2020, Website: <https://ifswfreview.org/covid-response.html>
- 25- IFSWF, Loc. Cit.
- 26- Bernardo Bortolotti, Veljko Fotak And Chloe Hogg (2020), Op.Cit, P:05.
- 27- Winnie Peng, Pauline Yeung And Theodore Chow (2021), Temasek Tapping Investment Expertise And Diverse Networks To Help Fight The Virus, **A Join –t Report By The Asia Business Council And The Hong Kong University Of Science And Technology**, Singapore, January, P:04.
- ٢٨- الموقع الرسمي لصندوق مصر السيادي، بتاريخ: ٦ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع:
<https://tsfe.com/ar>، ١١/١٥/٢٠٢٠، مُتاح على الرابط:
- 29- Maroua Benyakoub, Farah Elias Elhannani (2022), The Investment Strategy of Global Sovereign Wealth Funds During the Period of the Pandemic (COVID-19), **Finance and Business Economics Review**, University Center of Nour El Bachir, Volume: 6, Number: 4, December, P:230, p:231.
- ٣٠- عبد الرؤوف، إبراهيم عبد الله.(٢٠٢٠). انعكاسات سياسات التحوّل الاقتصاديّ على تنويع مصادر الدخل "دراسة تحليليّة مع التّطبيق على المملكة العربيّة السعوديّة"، **مجلة الدّراسات القانونيّة والاقتصاديّة**، جامعة المنصورة – كليّة الحقوق، المجلد ٦، العدد ٢، ص:٩٥.
- ٣١- أوسعيد، سمير ورجراج، أحمد.(٢٠٢١). دور صناديق الثروة السياديّة في مواجهة أزمة Covid-19، **مجلة معهد العلوم الاقتصاديّة**، جامعة الجزائر ٣، المجلد ٢٤، العدد ١، ص: